الفصل الثانى

الاقتصاد والتربية

مقدمة

أولا – أساسيات اقتصاديات التربية

ثانيا – مسلمات اقتصاديات التربية

ثالثا – علاقة الاقتصاد بالتربية

رابعا – الأصول الاقتصادية للتربية

خامسا – المردود الاقتصادى للتربية

سادسا – التربية استثمار أم استهلاك

سابعا – التربية علمية استثمار

الفصل الثانى

الاقتصاد والتربية

مقدمة :

يشير الاقتصاديون إلى أن هناك ما يسمى بالرأسمال المادى الذى يتمثل فى بناء المصانع وإقامة السدود ومشروعات توليد الكهرباء وإصلاح الأراضى وما يسمى بالرأسمال البشرى الذى يتمثل فى تعليم الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع والعناية بشئونهم الصحية والاجتماعية والثقافية .

ولكل استثمار لرأسمال يوجد ما يسمى بالعائد (Return) وفى حالة رأس المال المادى يتمكن الأخصائيون من حساب العائد حسابا قيما دقيقا الأمر الذى يصعب تصور بالنسبة لعائد رأس المال البشرى .

ومع ذلك فقد تمكن علماء الاقتصاد من حساب العائد على الرأسمال البشرى وقد قسموا هذا العائد إلى عائد يعود على الفرد وعائد يعود على المجتمع ، كما قسموا العائد على الفرد إلى عائد مباشر ، وعائد غير مباشر .

أولا – العائد المباشر على الفرد : قام علماء الاقتصاد بحساب العائد المباشر على الفرد بتقدير متوسط التكاليف التى تتفق على الفرد فى كل مرحلة من مراحل التعليم ، وبحساب متوسط صافى دخل الفرد على مدى الحياة .
وقد قام والسن (Walsh) بقياس العائد المباشر للتربية منطلقا من الشهادات التى يحصل عليها الأفراد ، فحاول أن يحدد ما إذا كانت النفقات التى تنفق من أجل الحصول عليها يمكن أن تعتبر ضربا من الاستثمار لرأس المال هدفه أن يؤدى إلى ربح ، وقد قادته حساباته إلى أن القيمة المالية التى يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز فى جميع الأحوال النفقات التى تنفق عليه .

ثانيا : العائد غير المباشر على الفرد : هذا العائد غير المباشر بالرغم من أهميته للفرد وللمجتمع فإنه يصعب تقديره بالدينار أو الدولار بعكس العائد المباشر ، ولاشك أنه توجد علاقة بين تعليم الفرد وتقديس العمل والإنتاج ، وبين التعليم والتقبل الواعى للتغيرات الثقافية والاجتماعية ، وبين التعليم والتجديد بما يعود على المجتمع بالتقدم والازدهار ، وبين التعليم والقدرة على الابتكار والطموح والإيجابية بما يجعل لحياة الفرد فى المجتمع معنى وقيمة وقد أجمع فلاسفة التربية على أن العائد غير المباشر يتمثل فى صورة خبرات تربوية على هيئة معلومات ، ومبادىء ونظريات ومفاهيم ومهارات اجتماعية وعقلية وحركية وعادات اجتماعية وعادات عقلية ومثل عليا واهتمامات وأذواق واتجاهات ، وهذه الخبرات لا يمكن تقديرها بالمال وكلها تقع تحت مظلة العائد غير المباشر للتربية على الفرد .

أولا : أساسيات اقتصاديات التربية :

تعتمد دراسة اقتصاديات التربية والتخطيط لهذا القطاع الحيوى على دراسة طبيعة المجتمع ومكونات البشرية والاقتصادية والتكنولوجية إذ ترتكز اقتصاديات التربية والتخطيط للقطاع التربوى على دراسة أربع محاور رئيسية أساسية هى كالتالى :

1- الهيكل السكانى Population Structure
2- طبيعة الاقتصاد القومى Notional Econony
3- الأموال اللازمة Necessary Funds
4- التكنولوجيا المتوفرة Avional of Techology

أولا - الهيكل السكانى Population Structure

يأخذ المخططون التربويون والمهتمون باقتصاديات التربية بعينى الاعتبار العامل الرئيسى للاستثمار فى رأس المال البشرى الا وهى طبيعة

التركيبة السكانية للمجتمع أو الهيكل السكانى الذى يعتبر مصدر الموارد البشرية ، فحين التخطيط للتربية ودراسة اقتصادياتها لابد من دراسة فئات الأعمار السائدة فى المجتمع حيث يتم التعرف على الفئات العمرية المختلفة للمجتمع فهل تميل هذه الفئات نحو الفتوة أو الكهولة أو الطفولة وهذا ما يجيب عنه المسح الإحصائى السكانى لأى بلد .

كما تتيح دراسة الهيكل السكانى للمهتمين فى التربية إلقاء الضوء على فئات الأعمار السائدة فى المجتمع بحيث تساعدهم على اتخاذ القرارات التربوية الرشيدة لنوع ومرحلة الدراسة المطلوبة والتى تتناسب مع الأعمار مع الأعمار السائدة .

ثانيا : مسلمات اقتصاديات التربية :

تعتبر دراسة شولتز Schultz التى اجريت فى عام 1960 حول بعض المواضيع الاقتصادية فى التربية بمثابة بداية علم اقتصاديات التربية ، ولذلك يلاحظ غموض بعض المواضيع المتعلقة بهذه المادة نظرا لحداثتها الواضحة كما يشير شولتز Schultz فإن ناتج عملية التعلم هو نوع جديد من الوارد المنتجة (رأس المال البشرى) من جهة وإن الأمر المتعلق بتلك الموارد هو عملية اتخاذ قرار بشأن الاستثمار فيه من جهة ثانية .

ويستخلص من الأفكار الواردة فى دراسات كل من شولتز Schultz 1960 ودراسات بلوج Blaug 1968 أن العملية التربوية (التعليم والتعلم) هى عبارة عن تكوين لرأسمال بشرى ، وأن الذى يترتب على ذلك هو عبارة عن المصروف أو المتنفق على قطاع التربية الذى يشكل استثمارا مستقبليا .

وحسب ما أشار شولتز Schultz فإن هناك ثلاث مسلمات لدراسة اقتصاديات التربية هى :-

1- فكرة تكوين رأس المال البشرى على أساس كونه نقيضا لرأس المال المادى

2- اعتبار عملية الإنفاق على القطاع التربوى بمثابة استثمار فى رأس المال البشرى ، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

أ- تقابل عملية اتخاذ القرار بشأن الاستثمار فى رأس المال البشرى عملية الاستثمار المالى فى الأسواق الرأسمالية .

ب- إن الفرص البديلة فى التربية (فرص التعليم) تقابل وسائل الاستثمار البديلة فى الاقتصاد الرأسمالى .

ج- يقابل مبدأ الاختيار من بين البدائل – الاستثمار فى رأس المال البشرى – مبدأ تحقيق أعلى العوائد فى الاقتصاد الرأسمالى .

3- تتشابه النشاطات التربوية مع النشاطات الإنتاجية العادية والنظرة الحديثة تعتبر الإنتاج الصافى الحديث فى مصنع ما مشابها لنشاطات العملية التربوية التى تتم داخل تنظيم معين مثل المدرسة أو الجامعة .

ويؤكد العبيدى على أهمية التربية فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس كونها مصدرا من مصادر تنمية الموارد البشرية المؤهلة فيشير إلى النظرة الجديدة إلى التعليم العام باعتباره عملية استثمارية اقتصادية قد أضافت بعدا جديدا ، حيث أخرج النظام التربوى من عزلته التقليدية ليتفاعل مع غيره من النظم الاجتماعية والاقتصادية .

ويعتبر الجانب الاقتصادى للتربية اليوم من الأمور ذات الأهمية حيث جاء الاهتمام به نتيجة الكشف عن دور التربية فى تكوين رأس المال البشرى كعامل أساسى من العوامل المؤثرة فى التنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من أهمية هذه النظرة الاقتصادية ألا إنه يجب عدم تجاهل بقية المدخلات التعليمية والتفاعلات الناتجة (التمويل والتكاليف وكفايتهما) لأهميتها فى تطوير التعليم العام ، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار حين التخطيط للتعليم (النظام التربوى) جميع المدخلات والعناصر التى يتألف منها هيكل الكفاية لهذا

النظام من أهداف وإدارة ومنهج ومدرس وطالب وقبول وإمكانيات وخدمات إلى جانب مؤشر كفاية النظام وفاعليته (التمويل وتسلم اقتصاديات التعليم على اختلاف مذاهبها تسليما كبيرا بأن الإنسان كل إنسان على هذه الأرض ثروة) ورأس المال بغير نظير وإن كان استثمار فى تنمية هذا الإنسان وتجويده وتحسين نوعيته الثقافية بالتعليم والتدريب والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والمسكن والملبس الملائمين والممارسة والديمقراطية وتنشيط البحث العلمى لزيادة التعريف على طبيعته – هو أفضل استثمار بل شرط نجاح أى استثمار آخر زراعيا كان أو صناعيا أو تجاريا فى هذا الوجود ، ومع هذا فإن المسلم أو النظرية حتى قيمة الإنسان واستثماره محكوم بشروط يصبح القول بدونها فى مجال التعليم والتدريب – باطلا أو نصف حقيقة ومن هذه الشروط .

أ- التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسى (النظامى) والتعليم غير النظامى وما يتصل بذلك من تكامل وتنسيق بين التعليم والتدريب والعمل .

ب- جودة التعليم والتدريب أيا ما كان وكفايته .

ج- عدالة توزيع التعليم والتدريب .

د- المواكبة والتنسيق بين أنشطة التعليم والتدريب والخدمات فى التغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية .

ه- العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفوارق بين فئات المجتمع وطبقاته .

و- الأمن والأمان السياسى والعسكرى وما يتصل بذلك من انتشار جو الحرية .

ز- نمو نظام اقتصادى سياسى دولى جديد وتخفيف حدة الفوارق بين الدول النامية والدول المتقدمة .

ويمكن تقدير نوعية النظام التعليمى من وجهتين :

أولا- النوعية أو الكفاء التربوية التى يدل عليها مستوى المعارف والقدرات العقلية التى اكتسبها التلاميذ وهى تقاس بواسطة اختبارات المعلومات والذكاء (الطرائق السيكولوجية – التقنية) وبالعلامات التى تمنح فى الصف والامتحانات (الطرائق التقليدية) وغالبا ما يشدد المعلمون والتربويون على هذا الجانب من التربية الذى يعيرونه الأهمية الكبرى .

ثانيا – النوعية أو الكفاءة الاجتماعية – الاقتصادية التى تعكس مدى ملاءمة النظام التعليمى للبيئة الاقتصادية أو الاجتماعية فى البلاد أو المنطقة .

وهذه الكفاءة التى تسمى كذلك الكفاءة الوظيفية مع السعى فى نفس الوقت إلى خفض كلفته التربوية والكفاءة الوظيفية مع السعى فى نفس الوقت إلى خفض كلفته أو إذا تعذر خفض الكلفة رفع مردوده بنسبة أكبر من زيادة هذه الكلفة .

ثالثا : علاقة الاقتصاد بالتربية :

- كان مالتس Malthus من أوائل المهتمين بالنظرة الاقتصادية للتربية فقد نوه فى نظريته المعروفة بشأن العلاقة بين الموارد المتاحة وزيادة السكان بأهمية التربية باعتبارها عاملا من العوامل التى تؤدى إلى الحيلولة دون حدوث الانفجار السكانى .
- كما بين آدم سميث Adam Smith فى كتابه المعروف (ثروة الأمم) أهمية التربية فى عذع الثروة .
- كما بين الفريد مارشال Alfred Marshall يؤمن بالقيمة الاقتصادية للتربية حيث يقول أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى البشر .
- أما الاقتصادى الإنجليزى وليام بيتى William Petty – 1623 1687 فقد نظر إلى التربية باعتبارها عملية استثمار وتوظيف للأموال

وحاول قياس رأس المال البشرى .

إلا أن الأبحاث الجادة فى مجال اقتصاديات التربية لم تعرف إلا فى السنوات الأخيرة وذلك بعد تقديم الدراسات الاقتصادية ، وبعد الاهتمام الكبير بالتنمية الاقتصادية ودور رأس المال البشرى فى عملية التنمية بصفة عامة .

رابعا : الأصول الاقتصادية للتربية :

إن التربية تعمل فى إطار اقتصادى وتعتبر مجالا من مجالات الاستثمار، فلقد سقط الفكر الدارج الذى أدى برجال الاقتصاد زمنا طويلا إلى إغفال التعليم كعامل أساسى فى التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادى ، خوفا من أن العائد الاقتصادى من العملية التربوية لا يمكن قياسها كما يقاس العائد من العمليات الاقتصادية المعروفة ، كما أن التربية قد تجاوزت تصورات بعض رجال التعليم الذين اعتقدوا أنها تهدف فقط إلى تنمية العقل وصقل الذوق وتنشئة الناشئين على قيم خلقية مجردة ، ذلك أن النظرة إلى التعليم على أنه جزء من ثقافة المجتمع ومؤسساته كانت لابد أن تتضمن النظرة إليه فى علاقته بالسياسة والتركيب الاجتماعى .

فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغييرا فى عمليات الإنتاج وتدريبا للقوى العاملة ، وتوزيعا لها بعد تدريبها وإكسابها المهارات اللازمة لإحداث التطور ، فزيادة الثروة الوطنية بزيادة الإنتاج ليس رهنا بوفره المواد الخام فقط أو بوفرة رأس المال المادى فحسب ، بل لابد لها من القوى العاملة المدربة والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى ممكن ، وأصبحت قوة الأمم وتقدمها ، لا يقاس فقط بما يتوافر لديها من موارد طبيعية ، وإنما لابد من امتلاكها للقوى البشرية الواعية والمدربة على العمل والإنتاج ، ولما كان التعليم هو السبيل إلى إعداد هذه القوى البشرية ، كان لابد أن يكون بينه وبين الاقتصاد وعلاقات وثيقة إذ لم يعد ينظر إليه على أنه نوع من الخدمة تقدم

للناس فى عزلة عن العمليات الاقتصادية ،وإنما أصبح ينظر إليه على أنه استثمار بصورة أساسية ، إنه والنشاط الاقتصادى وجهان لشىء واحد ، يستهدف النهوض بمستوى حياة الفرد والجماعة ، ومن علم الاقتصاد أصبح التعليم يستمد اتجاهاته وينظر إلى نفسه ، وظهرت فى مجاله مفاهيم جديدة مثل الاستثمار ورأس المال البشرى ، والإنتاج والكفاية الإنتاجية للنظام التعليمى والعائد من التعليم ، بل إن هذه المفاهيم وغيرها أصبحت من الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها النشاط التعليمى فى أكثر البلاد ، ذلك أن التخطيط الاقتصادى يلزم التعليم بإقامة نفسه على أساس تقديرات للأعداد المطلوبة للعمل ومستوى كفايتها وأجورها ومدة تدريبها وتخصصاتها ومهارتها مما يحتاج إلى دراسة وتنظيم وحصر وإلى وضع خطة كاملة قصيرة وطويلة المدى تتمشى مع الخطط القومية فى اتجاهاتها وفلسفتها وأهدافها وإمكانياتها وتتسق مع مطالبها المتعددة .

وتعتبر الأصول الاقتصادية للتربية من المجالات التى يتزايد الاهتمام بها بشدة فى العقود الأخيرة ، فكما كان من الضرورى والأهمية والنظر للتربية ودراستها فى علاقتها بالسياسة والبناء الاجتماعى ، كان من الضرورى النظر إليها ودراستها فى علاقتها بالاقتصاد ، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيير فى عمليات الإنتاج وفى اتجاهات الأفراد وقيمهم نحو العمل ، كما تتطلب تدريب هؤلاء الأفراد وإكسابهم المهارات اللازمة لإحداث التطور ومتطلبات التنمية وأساس التنافس المحلى والعالمى والذى فرضته قوى وآليات العولمة .

وقد بلغ الاهتمام بدراسة التربية فى الإطار الاقتصادى ، بعدما أصبحت قوة الأمم وتقدمها لا تقاس فقط بما يتوافر لديها من موارد طبيعية وإنما بمدى امتلاكها للقوى البشرية الواعية والمدربة على العمل والإنتاج ، ورصيدها القومى المعرفى المتمثل فى عدد الاكتشافات العلمية وحقوق الملكية الفكرية

المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين وغيرهم .

وإذا كان التعليم هو أساس إعداد القوى البشرية القادرة على كل هذا وغيره كان لابد وأن يكون بينه وبين الاقتصاد علاقات وثيقة ولم يعد ينظر طبقا لذلك إليه على أنه نوع من الخدمت تقدم للناس فى عزلة عن العمليات الاقتصادية وإنما أصبح ينظر إليه على أنه استثمار بصورة أساسية .

ومن أبرز المجالات التى تهتم بها الأصول الاقتصادية للتربية :

1- العائد التعليمى مفهومه وجوانيه وصعوبات قياسه .
2- طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم ، وصعوبات قياسها .
3- تكلفة التعليم وما يرتبط بها من عوامل تؤدى إلى خفضها .
4- الجودة التعليمية واقتصادياتها .
5- تمويل التعليم والمصادر البديلة لمصادره التقليدية المتمثلة فى الدولة .

ولقد اتضحت هذه الأصول الاقتصادية للتربية خاصة وقد أصبحت أهداف التربية أهداف شمولية بالنسبة للفرد وللمجتمع بحيث تسهم فى تنمية الطبيعة البشرية بشكل متكامل وتحقق أهدافا شاملة اجتماعية واقتصادية ، ذلك بعد أن كانت تهدف فقط إلى تنمية العقل وتنشئة الأجيال الجديدة على قيم خلقية مجردة ، فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع تقوم على أساس وجود مجموعة من القوى البشرية المدربة والمتعلمة والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة والقادرة على القيام بعمليات الإنتاج المختلفة ، وهذه القوى البشرية تقوم التربية بإعدادها .

وإن التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى العصر الحديث قد أبرز أهمية القوى العاملة المدربة والقوى العاملة عالية المستوى ، وجعل هذا النظام التربوى الذى يضطلع بعبء إعداد هذه القوى العاملة مكانة هامة فى هذا

التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وهذا بدوره جعل التربية تدرك جوانب جديدة فى أبحاثها ودراستها الاقتصادية من أجل الوفاء بحاجات المجتمع والاقتصاد من هذه القوى العاملة كما ونوعا ، وقد خلق هذا فيضا متزايدا من الأبحاث التربوية فى مجال اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوى .

وهذا الفيض المتزايد من الأبحاث قد شد التربية إلى مجال الاقتصاد كما جذب الاقتصاد إلى مجال التربية ، كل منهما يعطى الأخر ما يحتاج إليه من معطيات تعينه على البحث والتقصى ، ولذلك وجدنا العاملين فى ميدان التعليم يعكفون على دراسة القوى العاملة والتنبؤ بحاجاتها خلال سنوات الخطة الاقتصادية وأساليب ترجمة الحاجات من الطاقة العاملة إلى حاجات تربوية .

كما جعلهم يستفيدون من مناهج الدراسات الاقتصادية ومن معطيات علم الاقتصاد فى دراسة علم التربية فعكفوا على دراسة تكلفة التعليم ، وتمويل التعليم ، وإنتاجه التعليم ، وكفاية التعليم ، ومدخلاته ومخرجاته وما إلى ذلك من أساليب ومصطلحات على الاقتصاد .

وهكذا يتضح لنا أن معطيات علم الاقتصاد وقد أعطت التربية مجالا خصبا للبحث والدراسة مما جعلها أكثر غنى عما كانت من قبل ، خاصة حينما كانت معطيات الاقتصاد توحى للتربية بمجرد إيحاءات عن الاهتمام بالبيئة وخلق اتجاهات ومعلومات ومهارات عن مواردها .

والمظهر الاقتصادى للتعليم يبرز حينما نقيس أثر التعليم فى زيادة إنتاجية الإنسان وهذه الزيادة يجب أن يكون أكثر بكثير من الأموال التى أنفقت على تعليمه ، وأن زيادة الإنتاج التى تعزى يجب على الأقل ألا تكون أقل من النفقات التى تخصص للتعليم .

ويمكن تلخيص العلاقة بين والتعليم والاقتصاد كما يلى :

1- النظام الاقتصادى فى أى مجتمع هو الذى يشكل الدعامة الرئيسية التى يستند عليها التوسع فى التعلم .

2- كلما زادت معدلات التنمية الاقتصادية كلما أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر التعليم وتحسين مسئولياته .

3- تشكيل المجالات الاقتصادية قوة ضاغطة فى اتجاه الطلب على التعليم .

4- المستويات التكنولوجية المتقدمة فى ميادين الإنتاج المختلفة تتطلب مستويات أعلى وأرقى فى القوة والمهارة أو الحرفة الفنية عن طريق استيعاب العاملين لهذه التكنولوجيا من خلال تدريبهم وتعليمهم .

خامسا : المردود الاقتصادى للتربية :

وضع الاقتصاديون وخصوصا المشتغلون فى حقل اقتصاديات التربية على مدى الثلاثين عاما الماضية عدة أسس لقياس العائد الاقتصادى لقطاع التربية ، ونظرا لكون التربية لا تخضع لنفس قوانين الصناعة والتجارة وخصوصا فيما يتعلق بالهادفية إلى تحقيق الربح من جراء الاستثمار فى رأس المال البشرى فقد اختلفت المقاييس وتنوعت لدرجة العائد الاقتصادى للتربية ألا أن هناك ثلاث وجهات نظر رئيسية وهى كالتالى :

1- وجهة النظر الأولى : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وأن قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأى حال .

2- وجهة النظر الثانية : ترى أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دورة فى التنمية الاقتصادية على المستويين الفردى والقومى ، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التى يستخدمها الاقتصاديون فى المجالات الفردية .

3- وجهة النظر الثالثة : تؤيد مبدأ القياس العائد من التعليم تأييدا مطلقا ولا ترى ما يمنع من استخدام أساليب القياس التى تستخدم فى قياس الظواهر المادية الجامدة .

سادسا : التربية استثمار أم استهلاك :

إن جميع السلع والخدمات يمكن أن تصنف إلى فئتين : هلى كالتالى :

أ- السلع الاستهلاكية التى تمنح فائدة فورية .

ب- الاستثمارات التى تستخدم فى الإنتاج والتى تعطى فائدة فى المد البعيد .

أ- التربية استهلاك

والتربية يمكن أن تكون إحدى هاتين الفئتين أو كلتيهما معا :

1- التربية استهلاك جار خاص لأنها تلبى بعض حاجات المستهلك الذى يختار أن يخصص لها إنفاقا معينا بدلا من تخصيصه لغيرها .

2- التربية استهلاك جار عام لأن تعليم المواطنين يفرضه القانون (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) وعلى الدولة أن توزع إنفاقها بين التعليم وسائر الميادين الاستهلاك الجارى .

3- التربية استهلاك خاص ذو أثر دائم لأن التربية لا تستهلك مرة واحدة بل إن أثرها يمتد فى الزمن وهى تفنى حياة الفرد كلها فالاستناد إلى معارفة يستطيع الإنسان أن ينمى ميوله الشخصية وبمقدار ما يزداد الوسط الاجتماعى والفنى تعقيدا و تركيبا تزداد أهمية الدور الثقافى الذى تلعبه التربية من حيث إنها استهلاك خاص ذو أثر دائم .

4- التربية استهلاك عام ذو أثر دائم لأنها تشكل فى الأمد الطويل عامل استقرار سياسى عن طريق الإسهام فى تحسين العلاقات

الاجتماعية وفى التقدم الاجتماعى .

ب- التربية استثمار

1- التربية تعتبر كذلك استثمار خاصا لأن الأفراد ينفقون المال لتعليم أنفسهم وتعليم أولادهم على أمل أن يجنوا ثمرة الإنفاق فى الأمد البعيد مما يشكل زيادة فى دخلهم .

2- التربية استثمار عام لأنها تمثل فى بعض أنواعها على الأخص (التعليم التقنى الإعداد المتخصص فى الجامعات والإعداد المهنى) شكلا من الاستثمار البشرى الذى تتوخى الدولة من وراءه الوفاء بحاجات اليد العاملة المؤهلة اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية .

وأخذت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد إلى جانب عليه من رأس المال المادى ومعدات الإنتاج وأدواته على رأس المال البشرى وإعداده وتأهيله بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم حتى يستطيع أن يخوض معركة الإنتاج أكثر قدرة وكفاءة وأكثر إيمانا واقتناعا وأكثر رغبة لخلق التقدم ودفعة وأكثر قدرة على تسييره وتحسينه .

ولقد أصبحت تنمية رأس المال البشرى من أهم الدعامات التى يقوم عليها تقدم الدول المعاصرة وأصبحت وسائل تنمية هذه القوة البشرية من أهم ما يشغل سياسة الدول وعلماءها والباحثين فيها ، وأخذت التربية بوصفها من أهم وسائل هذه التنمية فى إلقاء كل ثقلها فى هذه العملية مستعينة بكل ما يمكن الاستعانة به من اقتصاد وإحصاء وغيرهما .

على أن هذا كله قد أثبت أن التعليم استثمار أو أن له عائدا اقتصاديا يمكن حسابه ، وأن تنمية رأس المال البشرى عملية أساسية فى كل تنمية اقتصادية لا يمكن أن تتم إلا بها ولا تحقق أحسن نتائجها إلا بكمال إتمامها .

ولقد أكد علماء الاقتصاد منذ زمن بعيد أهمية تنمية رأس المال البشرى فهى تمثل استثمارا لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين وأنها بالتالى صناعة من الصناعات وأن ما ينفق عليها يؤتى أكله وثمراته أضعافا مضاعفة وأن مردود الأموال التى توظف فيها يربو فى كثير من الأحيان على مردور الأموال التى توظف فى أى مشروع زراعى أو صناعى أو تجارى.

ولقد مرت عملية النظر إلى التربية كعملية استثمار بمرحلتين وهما كالتالى :

1- المرحلة الأولى - مرحلة التقرير :

وفى هذه المرحلة لاحظ المفكرون والمتخصصون فروقا جوهرية عامة بين المتعلمين، وغير المتعلمين من جوانب السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب ، مما دفعهم إلى تقرير وجود آثار وعوائد إيجابية للتعليم فى بناء البشر ومن رواد هذه المرحلة آدم سميث A-Smith ، الفريد مارشال A-Marshall ، وجون ستيوارت ميل J-S-mill وغيرهم .

2- المرحلة الثانية - مرحلة القياس :

وفى هذه المرحلة اعتمد الباحثون فى هذه المرحلة على معطيات المرحلة السابقة، وحاولوا قياس بعض آثار التعليم فى الدخل الفردى والقومى ، وفى جوانب الشخصية المختلفة بعد ذلك ولا سيما بعدما تطورت وسائل القياس وتوافرت البيانات اللازمة ، وشاعت فى هذه المرحلة أسماء بارزة منها تيدور شولتز T-Shultz وجارى بيكر G-Becker ، وإدوارد ينستون E-Dension وغيرهم ، ولقد استخدمت أساليب متعددة فى مرحلة القياس منها تحليل الكلفة ، المنفعة Cost-Benefit Anulysis للمقارنة بين تكلفة التعليم والمكاسب المادية المتوقعة فى المستقبل ، وذلك على مستوى الفرد أو المجتمع ككل ، ويستخدم هذا الأسلوب أيضا أسلوب الباقى ، والذى يستند إلى مفهوم دالة الإنتاج

Production Function لتحديد مدى إسهام التربية فى النمو الاقتصادى لدولة ما ضمن منظومة عوامل الإنتاج الأخرى .

وعلى الرغم من ذلك فإنه على الأسلوبين السابقين تحفظات متعددة رغم ما أسهما فيه من فضل لفت الأنظار إلى الأهمية الاقتصادية للتربية ورغم ما لحق بهما من تطورات .

من الأسباب التى دعت الاقتصاديين إلى اعتبار التربية استثمارا وتوظيفا مثمرا لرؤوس الأموال ما يلى :

1- إن نتائج التربية تزيد من أرباح الأفراد وتيسر لهم وسائل كسب عيشهم.

2- إن التربية والتعليم بصفة عامة والبحث العلمى بصفة خاصة تعمل على زيادة معدلات النمو ، كما يبين دينستون أن حوالى 18 ٪ من معدلات زيادة النمو فى اقتصاديات الولايات المتحدة تعود إلى تقدم المعرفة والبحث العلمى .

3- تفسح التربية المجال للكشف عن ميول الأفراد واتجاهاتهم ومهارتهم وقدراتهم مما يؤدى فى النهاية إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية بالغة الأهمية .

4- تزيد التربية من قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل فقد أدى التطور التكنولوجى السريع إلى إحداث تغيير هائل فى هيكل العمالة وطبيعة المهن ، وهذا التغيير يفرض على الأجيال الحاضرة أن يملكوا القدرة على التكيف مع ظروف الانتقال المفاجىء من عمل إلى آخر ، والتربية وخاصة التربية المهنية من شأنها أن تيسر مثل هذا التكيف .

وقد أوضح فيشر Fischer إن إزدهار ثروة شعب من الشعوب لا يرتبط فقط بتقسيم العمل فيه كما أراد آدم سميث A-Smith ولا بنسبة العاملين فى القطاع الصناعى وقطاع الخدمات كما أراد

بيتى Petty وإنما يرتبط بمدى قدرة حكامه وأفراده على التكيف السريع مع ضرورة الانتقال من قطاع إلى آخر ومن إنتاج يعتمد على القطاع الأول إلى إنتاج يعتمد على القطاع الثانى وهكذا دون أن ترده عن هذا التحول عوائق أو خوف أو اضطراب ومثل هذه القدرة على التكيف السريع إنما تنشأ نتيجة للتربية .

5- لقد أوضحت الدراسات الاقتصادية أن أهم عناصر رأس المال البشرى والتطور التكنولوجى هو عنصر التربية ، كما أجمعت هذه الدراسات فى نتائجها على أن زيادة الإنتاج العام فى أى مجتمع يعود إلى عوامل أربعة هى كالتالى :

أ- تجمع رأس المال

ب- تزايد السكان

ج- تزايد منابع الثروة المادية

د. التقدم التكنولوجى

وهذا العامل هو أخطرها شأنا وهو ثمرة من ثمرات التربية .

6- إن هناك حقيقة كبرى لدى كثير من الاقتصاديين المحدثين تؤكد أن الأصل فى التطور ليس فى العثور على الثروات وعلى مصادرها بل الأصل والمحرك هو خلق القدرة على إنتاج الثروات هذه القدرة التى تكمن فى الطاقة البشرية والطاقة الفكرية التى نجدها لدى سكان بلد من البلدان والتى تجعلهم قادرين على تطبيق نتائج البحث العلمى المنظم على مشكلات الإنتاج ومشكلات تنظيم المشروعات الاقتصادية ومهمة التربية دون شك هى تكوين هذه الطاقات الفكرية الثرية .

7- تلعب التربية دورا أساسيا فى إعداد الطاقة العاملة المؤهلة والمدربة اللازمة لإدارة عملية الإنتاج والتنمية ولاشك أن مهمة التربية هى مواجهة احتياجات الدولة من الأخصائيين والفنيين والتكنوقراطيين

والعمال المهرة .

8- تحقق التربية ارتفاعا فى مستوى الحياة الاجتماعية كما تشكل عنصرا أساسيا بالنسبة لظاهرة الحراك الاجتماعى والحراك المهنى وهذه الظواهر تعتبر ذات أثر كبير فى تطور المجتمع والنمو الاقتصادى بوجه عام .

9- إن من وظائف التربية التقليدية إعداد المعلمين وإعداد هؤلاء المعلمين مطلب أساسى وحاجة لا تنضب من حاجات المجتمعات كافة وحتى لو نظرنا إلى التربية على أنها كلها استهلاكية تظل مثل هذه الحاجة إلى إعداد المعلمين قائمة ويزيد فى أهمية التربية فى هذا المجال تكاثر الحاجة إلى المعلمين وانتشاره فى مختلف بلدان العالم .

10- إن التعليم يزيد من بنية المهن بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة للنماء والتقدم الاقتصادى الاجتماعى فى مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات .

11- قد أوضحت الدراسات الحديثة ما بين التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد التفاعل بين التنمية والنمو التعليمى فى أغلبه ، كما يقول تيودر شولتز Schultz من الجانب الاستهلاكى والإنتاجى للتعليم باعتباره خدمة تقدم للفرد يتحدد الطلب عليها كأى خدمة استهلاكية أخرى، بمستوى الدخل وكعامل من عوامل الإعداد الثقافى والمهنى للسكان والقوى العاملة فى نطاق اقتصاد المجتمع ويعد التعليم استثمارا اقتصاديا ناجحا من أجل التنمية الشاملة فى جوانبها المختلفة .

12- يقوم التعليم بدور أساسى فى تهيئة وسائل التفكير الموضوعى واكتشاف قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها ، كما يزيد من القدرات الخلاقة والإبداع .

13- يعد التعليم القوة المحركة لزيادة طموح وتطلعات الأفراد والجماعات والوصول بهم إلى أرقى المستويات الحضارية وإتاحة الفرصة أمامهم للحراك والترقى فى السلم الاجتماعى .

14- يعتبر التعليم الركيزة الأساسية فى إحداث التنمية السريعة عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات لتقبل عمليات التغير الاجتماعى المصاحبة للتنمية الاقتصادية بطريقة إيجابية .

سابعا : التربية عملية استثمار :

لقد أوضحت البحوث الاقتصادية أن التربية تمثل استثمار الرؤوس الأموال وليست استهلاكا ، وإن كان العائد من الأموال التى توظف فى حقل التربية يزيد كثيرا عن العائد من أى مشروع تجارى أو صناعى أو زراعى .

ويمكن تلخيص الأسباب التى دعت علماء الاقتصاد إلى اعتبار التربية استثمارا وتوظيفا لرؤوس الأموال على النحو التالى :

1- إن التربية تزيد من أرباح الأفراد وتيسر لهم كسب عيشهم .

2- إن التربية والتعليم بصفة عامة والبحث العلمى بصفة خاصة يعمل على زيادة معدلات النمو ، فقد بين دينسون Denison ان حوالى 18 ٪ من معدل زيادة النمو فى اقتصاديات الولايات المتحدة بين عام 1929 وعام 1957 يعود إلى تقدم المعرفة والبحث العلمى .

3- تفسح التربية المجال للكشف عن ميول الأفراد واتجاهاتهم ومهارتهم وقدراتهم مما يؤدى فى النهاية إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضارية بالغة الأهمية .

4- تزيد التربية من قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل ، فقد أدى التطور التكنولوجى السريع إلى إحداث تغيير هائل فى هيكل العمالة وطبيعة المهن ، وهذا التغيير يفرض على الأجيال الحاضرة أن يملكوا

القدرة على التكيف مع الظروف والانتقال المفاجىء من عمل إلى آخر . وأن التربية وخاصة التربية المهنية من شأنها أن تيسر مثل هذا التكيف وقد أوضح فيشر (Fischer) أن ازدهار ثروة شعب من الشعوب لا يرتبط فقط بتقسيم العمل فيه كما أراد آدم سميث (A-Smith) ولا بنسبة العاملين فى القطاع الصناعى وقطاع الخدمات كما أراد بيتى (Petty) وإنما يرتبط بمدى قدرة حكامه وأفراده على التكيف السريع مع ضرورات الانتقال من قطاع إلى آخر أو من إنتاج يعتمد على القطاع الأول إلى إنتاج يعتمد على القطاع الثانى ، وهكذا دون أن ترده عن هذا التحول عوائق أو خوف أو اضطراب ، ومثل هذه القدرة على التكيف إنما تنشأ نتيجة للتربية.

5- لقد أوضحت الدراسات الاقتصادية أن أهم عناصر رأس المال البشرى والتطور التكنولوجى هو عنصر التربية ، كما أجمعت هذه الدراسات فى نتائجها على أن زيادة الإنتاج العام فى أى مجتمع يعود إلى عوامل أرجعة وهى كالتالى :

أ- تجمع رأس المال .

ب- تزايد السكان .

ج- تزايد منابع الثروة المادية .

د- التقدم التكنولوجى وهذا العامل هو أخطرها شأنا وهو ثمرة من ثمرات التربية لقد كانت المذاهب الاقتصادية التقليدية تشير إلى أهمية رؤوس الأموال ومصادر الثروة المادية فى التنمية الاقتصادية ، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت بفضل الأبحاث والدراسات التى قام بها علماء الاقتصاد .

6- تلعب التربية دورا أساسيا فى إعداد الطاقة العاملة المؤهلة والمدربة اللازمة لإدارة عجلة الإنتاج والتنمية ، ولاشك أن مهمة التربية هى

مواجهة احتياجات الدولة من الأخصائيين والفنيين والتكنوقراطين والعمال المهرة ، ويشير الاقتصادى الشهير هاربسون Harbson إلى أن إعداد الكفاءات يمثل حجر الزاوية فى النمو الاقتصادى فى الدول النامية .

7- تحقق التربية ارتفاعا فى مستوى الحياة الاجتماعية ، كما تشكل عنصرا أساسيا بالنسبة لظاهرة الحراك الاجتماعى (Social Mobility) والحراك المهنى وهذه الظواهر تعتبر ذات أثر كبير فى تطور المجتمع والنمو الاقتصادى بوجه عام .